FJARD VOL. 36, NO. 3. PP. 387-403 (2022)

Fayoum Journal of Agricultural Research and Development
ISSN:1110- 7790
On Line ISSN:2805-2528

Measuring and analyzing the effectiveness of measures taken by the Central bank for combating money laundering in Iraq

Saman, A. Arif*, Govar, Q. Mohamad and Roshna, R. Ibrahim
Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah, Iraq

دراسة قياسية تحليلية لمدى فاعلية الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق

الملخص:

تعتبر ظاهرة غسيل الاموال احدى أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية في دول العالم. وتعد ظاهرة غسيل الاموال من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن. لذلك قام البنك المركزي العراقي باتخاذ مجموعة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال وذلك من خلال وضع ضوابط على المصارف الاهلية وشيكات التحويل المالي للدخول الى مزاد العملة. يستهدف هذا البحث الى قياس وتحليل الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال. ومن اجل الوصول الى هدف البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي والنموذج القياسي المستخدم (FMOLS) اعتمادا على قاعدة بيانات البنك المركزي العراقي خلال المدة (2003 -2021) وتم تنبؤ بيانات غسيل الاموال . وتوصل البحث الى ان الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي لم تؤدي الى انخفاض معدل غسيل الاموال، حيث اي زيادة من هذه الإجراءات المتمثلة في(عرض النقد بالمعني الواسع، مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية و سعر الصرف) بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة غسيل الاموال بمقدار (0.27%، 0.39%، و 1.29%) على التوالي . ومن اهم توصيات البحث هي تنفيذ تعليمات مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بشكل دقيق وكذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: غسيل الاموال، عرض النقد، مبيعات البنك المركزي، سعر الصرف، (FMOLS).

مقدمة:

أصبح غسيل الأموال من أكثر الجرائم شيوعاً في العالم، وهو الأموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لذلك يقوم أصحابها بإخفائها وإعادة توظيفها لمناطق أخرى مشروعة من خلال ما يسمى بغسيل الأموال، وهناك العديد من هذه الإجراءات وأبرزها، هي إضفاء الشرعية على الأموال المتولدة من الاستثمارات غير المشروعة، وجعلها أموالًا مشروعة، ثم دفع الضرائب المستحقة طواعية على تلك الأموال، وغسل الأموال المتولدة من مصادر غير مشروعة أو تبييضها للأغراض التالية. وتحويلها إلى رأس مال مشروع، نظرا لانتشار ظاهرة غسل الاموال في العراق فقد بدأت السلطات التشريعية والتنفيذية العراقية بالعمل بشكل جدي على سن القوانين والتشريعات التي تنبغي الالتزام بها من قبل مؤسسات الدولة من اجل الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها. لذا حاول البحث تسليط الضوء على الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق وكافة الجهود المبذولة لمكافحة عمليات غسيل الاموال و تمويل الانشطة غير المشروعة لغرض حماية المؤسسات المالية من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد و المجتمع الناتجة عن كافة اشكال و انماط الجرائم و الانشطة غير المشروعة التي تسعى الى اخفاء او تغيير هوية الاموال المتحصلة بطرق غير قانونية و منح صفة الشرعية لهذه الاموال لإعادة ضخها الى الاقتصاد العراقي اضافة الى التعاون الدولي وفق الاتفاقات الدولية و مكافحة غسيل الأموال.

* Corresponding author Email: **saman.arif@univsul.edu.iq**
Received: 23/7/ 2022. Accepted:27/8/ 2022

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث من الاثار السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وعدم امتلاك المعلومات الاقتصادية من جهة والشفافية والمصداقية من جهة اخرى، مما يؤدي الى وجود تأثير من الموارد المحلية والدولية بجانب تأثيرها من الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، وبناءً على ما تقدم تثار التساؤلات الاتية:

أ. ماهي الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال؟

ب. ماهي الالية لتشخيص ظاهرة غسيل الاموال؟

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على الوضع الراهن لظاهرة غسيل الأموال واساليبها ومصادرها، وكذلك التعرف على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في عمليات غسيل الأموال.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيات مفادها:

1. عدم فاعلية دور البنك المركزي العراقي في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال ومواجهتها.
2. ضعف إجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال وذلك تحت تأثير عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك عديد من الدراسات تتناول ظاهرة غسيل الاموال على الصعيد الدولي والوطني، في هذا الصدد تم دراسة مجموعة من الابحاث. منها الدراسة التي قام بها (يحياوي ،2015) التي تهدف على التعرف على ظاهرة غسيل الأموال والكشف عن اهم مصادرها وخصائصها وأساليبها، كما تم استخدام المنهج الوصفي-التحليلي باستخدام بيانات سنوية خلال المدة (2007-2012)، واستنجت ان تقدم وسائل ارتكاب هذه الجرائم مرتبطة بمستوى التقدم التكنولوجي والإلكتروني. كلما حصلنا على نظام الكتروني جديد ومتطور اغتنم غاسل الأموال مزاياه ومعطياته في أنشطتهم الإجرامية، واوصت الدراسة بضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال. من جانب اخر حاول كل من (أحلام وحليمة، 2019:13) تسليط الضوء على مفهوم ظاهرة غسيل الأموال وخصائصها وأنواعها باعتبارها جريمة اقتصادية في الجزائر، باعتماد على المنهج الوصفي-التحليلي، وتوصلا الى ان هناك ارتباط مباشر بين ظاهرة غسيل الأموال والعمليات المصرفية، وما تقدمه البنوك من العمليات والتقنيات الحديثة كالتحولات المصرفية وبطاقات الأتمان. وفيما يتعلق بظاهرة غسيل الاموال في العراق قام (Oleiwi,2019) بدراسة وتحليل ظاهرة غسيل الاموال وتأثيره على القطاع المصرفي في العراق باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث استنتج الباحث بان ظاهرة غسيل الاموال مرتفعة في العراق فيما ادت الى تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي وان سبب ظاهرة غسيل الاموال في العراق هو ارتفاع مستوى الفساد وتورط كبير للمصارف في ذلك الفساد، و على الرغم من وضع الحكومة والبنك المركزي العراقي سياساته الصارمة لمكافحة غسيل الاموال في العراق ولكن هناك نقص في الامتثال. كما أكدت (الجوارين،2019) ان وجود الفساد المالي والإداري في العراق ومزاد العملة الذي يقوم به البنك المركزي وسرقات المصارف والتجارة بالمخدرات اهم مصادر ظاهرة غسيل الأموال في العراق، ومن اجل المعالجة والتخفيف من عمليات غسيل الأموال في الاقتصاد العراقي. اوصت الدراسة بتفعيل القوانين الصارمة لعمليات التحويل المالي وطرق جني تلك الأموال وإلزام المصارف والمؤسسات المالية كافة بانشاء وحدات مكافحة غسيل الأموال لديها. ومن جانبه حاول (فهد،2018) الى تحليل

أهمية البحث: تبرز اهمية البحث بالنقاط الاتية:

1. تحليل واقع ظاهرة غسيل الأموال في العراق وبيان اثارها الاقتصادية ضمن الخطوات الاستراتيجية.
2. تسليط الضوء على الدور الذي يقدمه البنك المركزي العراقي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال، والية العمل المتبعة به.

منهج البحث:

اعتمد البحث على النموذج القياسي باستخدام بيانات ثانوية في العراق لمتغيرات البحث خلال المدة (2003-2021) باستخدام برامج Eviews-9، واختبار الاستقرار في السلاسل الزمنية Augmented Dickey Fuller ، Philips –pe Perron johnsen test ولتوضيح مستوى العلاقة بين المتغيرات واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة واستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمة النموذج القياسي واستخدام الاختبارات التشخيصية لمصداقية النموذج Diagnostic tests من اجل تحديد أثر الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال.

تطور جريمة غسل الاموال في المؤسسات المالية وواقعها في الاقتصاد العراقي والاستراتيجيات المصرفية المتبعة من قبل البنك المركزي في متابعة عمليات غسيل الاموال وسبل متابعتها مع المؤسسات الدولية، ووصلت الدراسة الى أن ومن تلك الدراسات السابقة يتبين ان هناك فجوة فيما يتعلق بدراسة غسيل الاموال في العراق وهي: هناك قليل من الدراسات يتناول هذا موضوع بشكل دقيق وقليل من الدراسات الموجودة استخدمت منهج القياسي لتحليل هذه الظاهرة واكتف بمنهج الوصفي-التحليلي لذا حاول هذا البحث سد هذه الفجوة من خلال قياس وتحليل مدى فاعلية الإجراءات المتخذة من قبل بنك المركزي العراقي لوضع حد لظاهرة غسيل الاموال.

المبحث الاول: الإطار النظرى للبحث

مفهوم ومراحل واسباب ظاهرة غسيل الاموال

اولاً: مفهوم غسيل الأموال

يعتبر غسيل الأموال من المشاكل التي تؤثر على اقتصاديات الدول المختلفة وخاصة الدول النامية، وهو شكل من أشكال الجريمة الاقتصادية، وبسبب تنوع مصادر وطرق الأموال غير المشروعة، لا يوجد تعريف واحد لظاهرة غسيل الأموال. وتنوع طرق ووسائل الغسيل وتباين وجهة النظر حول المصادر التي يحب أن تكون هدف التجريم في إطار مكافحة غسيل الأموال ورغم الاختلاف مكافحة ظاهرة غسيل الاموال يرتبط أساساً بوجود نظام مصرفي ذو رقابة واعية تساهم فيها المؤسسات المالية في مكافحة غسل الاموال وقيام البنك المركزي بمراقبة العمليات المشبوهة.

الظاهر بين الكتاب والاقتصاديين حول مفهوم هذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين، فانه يوجد العديد من التعريفات التي تعتبر أكثر تعبيرًا عن الظاهرة، ونذكر منها:

التعريف الاول: يعبر مفهوم غسيل الأموال عن سلسلة من العمليات المستمرة والمتتالية والمتعاقبة التي تهدف إلى توجيه الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الموازية والسرية إلى قنوات الاقتصاد الرسمي لاكتساب الشرعية من خلال الوساطة المالية. (احلام وحليمة،2019:12).

التعريف الثاني: إن مصطلح غسل الأموال (Money Laundering) تعني أي عمل أو محاولة لإخفاء طبيعة عائدات النشاط غير القانوني من أجل استخدامها في أنشطة مشروعة، محلية أو أجنبية كما عرفت (ويلز) الجمعية القانونية لظاهرة غسيل الأموال في انجلترا سنة 1997 بأنها عملية تغيير طبيعة المال أو كنة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة، بحيث تبدو كما لو كانت مستفادة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة أو خارجها. وإن عملية اكتساب أموال بطريقة غير شرعية وهي تشمل أموال الأنشطة الإجرامية والتي ترتبط عادة بتجارة المخدرات وغيرها.

ثانياً: لمحة تأريخية عن غسيل الاموال:

يعد غسيل الاموال (Money Laundering) أو مايرادفه في الاستعمال تبييض الأموال (Money Whitening) ظاهرة قديمة نشات منذ احتاج الإنسان إلى إخفاء مصادر الكسب التي حصل من خلالها على أموال غير مشروعة. ظهر مصطلح غسيل الأموال لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي تحديدا سنة ١٩٣٢، أي تلك حقبة التي كانت تقوم فيها عصابات المافيا بشراء المشروعات بأموال قذرة وخلط هذه الاموال برؤوس أموال ذات صفة مشروعة (الموسوي، ٢٠٠٩: ٥)، حيث بوشرت بشكل منظم بواسطة شخص يدعى (ماير لا نسكي) كان يمثل حلقة الوصل بين ن المافيا الامريكية و المافيا الايطالية خلال الحرب العالمية الثانية (فياض،٢٠٠٤: ٣٧،٤٠)، وان ظاهرة غسيل الأموال هو وسيلة لتحويل الأموال القذرة إلى أصول ثمينة على شكل مجوهرات وعقارات وما إلى ذلك، إلا أن "البنوك" لا تزال تحتل المرتبة الأولى في ممارسة هذا النشاط بسبب الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في تقديم الخدمات المختلفة. المتعلقة بأعمال الصرف والإيداع والتحويل. (الموسوي ،٢٠٠٩: ٢،٣). ولقد ازدادت أنشطة غسيل الأموال بشكل كبير في العصر الحديث، وكما أنه يمثل تحديًا حقيقيًا لتنفيذ القواعد القانونية لمكافحة الأنشطة الإجرامية ومكافحة مختلف اختبار الكفاءة في الأنشطة الشبيهة بالإجرام. (احمد،2019:250). وان ظاهرة غسيل الأموال جريمة لاحقة لأنشطة اجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة، فكان لازماً إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة لاستخدامها بيسر وسهولة (الرفيعي ومصطفى،٢٠٠٨: ١)

ثالثاً: مراحل ظاهرة غسل الأموال:

تعد جريمة غسيل الأموال جريمة متعددة المراحل تقوم على خلط الأموال التي يتم الحصول عليها من نشاط إجرامي بأموال مشروعة أخرى ويتم ضخها في النظام المالي معًا، مما يجعل من الصعب الوصول إلى مصدرها الإجرامي الأصلي، مما يتيح للمجرمين استعادة الوصول إلى أموال صرفها وتحفيزها لأغراض مشروعة لا تخضع للمصادرة. وتمر عملية غسيل الأموال بمراحل مختلفة وهي:

المرحلة الأولى (مرحلة التوظيف، أو الإيداع، أو أبدال النقود، أو الإحلال) Placement: خلال هذه المرحلة، يتم

إيداع الأموال المشبوهة، أو غير المشروعة، أو استخدامها، أو استثمارها مباشرة في مكونات النظام المالي الرسمي من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو التخلص منها

المرحلة الثانية (مرحلة التغطية)layering: يتم في هذه المرحلة فصل الأموال عن أنشطتها الأصلية غير المشروعة، وذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة التي تسعى إلى إخفاء او مصادر الاموال.

المرحلة الثالثة (مرحلة الاندماج) Integration: في هذه المرحلة، يتم دمج الأموال المغسولة ضمن مكونات الاقتصاد الكلي، وبسبب إضفاء الشرعية على عائدات الجريمة، يصعب تمييزها عن الأموال ذات المصدر المشروع. (https://mlcu.org.eg/ar/3169)

رابعاً: وسائل غسيل الاموال:

1. وسائل غسيل الاموال في المجال المصرفي: يقصد بها اعتبار المصارف طرفاً مهماً في عملية غسيل الاموال ومن هذه الوسائل:

اولاً: التحويل البرقي للنقود: تتم عملية غسيل الأموال بهذه الطريقة، حيث يتم تحويل الأموال المودعة في البنك إلى حساب شركة وهمية مع سرية مصرفية مطلقة في بنك دولة أخرى، ولا تخضع التحويلات إلى البنوك الأخرى دون الإفصاح عن أسمائها إلى مراقبة السلطات، خاصة إذا كانت التحويلات تتم من خلال أكثر من بنك مراسل وفي دول مختلفة.

أ. بطاقات الائتمان: بموجب هذه الطريقة، يتم دفع الأموال من البنوك من خلال أجهزة الصراف الآلي في كل بنك موجود في جميع أنحاء العالم، وتعتبر من الأساليب المالية الحديثة في الأنشطة المصرفية حيث تصدر معظم البنوك حاليًا بطاقات الصرف من أي بنك. حيث تقوم معظم المصارف حاليا باصدار بطاقات الصرف من اي فرع من فروعها وبالتالي فان غاسل الاموال يقوم بصرف المال من اله ماكينة صرف آلي في اي بلد اجنبي ثم يقوم الفرع الذي بشكل غير مباشر من خلال أنشطة يمكن فيها استشارة هذه الأموال أو تداولها. أنشطة مثل العقارات والأحجار الكريمة المعدنية.

صرف من ماكنة المال بطلب تحويل المال اليه من فروعه مصدر البطاقة، فتقوم الأخر بالتحول تلقائيا و بخصم القيمة على حساب زبونه الذي يكون قد تهرب بدوره من القيود التي قد تكون مفروضة على التحويلات.

ب. اعادة الاقتراض: يقوم أصحاب الأموال غير المشروعة بإيداع الأموال في بنك خارجي حتى لا تخضع أموالهم لقيود وإجراءات غسل الأموال، ثم يتقدمون بطلب للحصول على قرض من بنك محلي في دولة أخرى مع ضمان إيداع الأموال في بنك أجنبي، لذلك يحصلون على أموال نظيفة ويمكنهم استخدام أموالهم من خلال ضمانات لشراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات، أو الأصول المادية مثل الآلات والمعدات الأساسية لمختلف المشاريع. يتم الاحتفاظ بأموالهم في بنوك أجنبية بحيث يمكن تحويلها إلى نقد، وتعطي معظم البلدان إعفاءات ضريبية لمثل هذه الاستثمارات.

2. وسائل غسيل الاموال في المجال غير المصرفي: فان غاسلي الاموال يلجؤون الى مجالات ووسائل لايكون للمصارف اي دور فيها، منها:

أ. الشركات الوهمية: هي شركات تؤسس فعليا، ولكنها في واقع الامر لاتزول اية نشاطات حقيقية وتأسيسها يأتي كواجهة لاخفاء النشاطات الجرمية غير المشروعة وغسيل الاموال.

ب. الصفقات النقدية: يقوم أصحاب الأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات بتحويل العملة المحلية الضعيفة الناتجة عن أنشطتهم إلى ذهب أو مجاهر أو أصول أخرى يمكن بيعها في الخارج مقابل عملة أجنبية قوية. (ماجد، 2014:188).

خامساً: أسباب ظاهرة غسيل الأموال:

لعمليات غسيل الأموال الكثير من الأسباب والدوافع فلا يمكن أن تأتي هذه العمليات من فراغ، بل لابد من سبب دافع للأفراد للقيام بمثل هذه العمليات. فالأسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة. وهي على النحو التالي:

أ. الأسباب المباشرة:

هناك الكثير من الأسباب المباشرة والتي من بينها ما يلي:

-البحث عن الأمان واكتساب الشرعية خشية المطاردة القانونية: حيث يمثل هذا السبب دافعاً أساسيا لمرتكبي الأعمال الإجرامية، فكلما ازدادت الأموال المتولدة عن الأنشطة الإجرامية قوي الدافع لغسيلها، فمرتكب الجريمة يقوم بغسيل أمواله حتى لا يطارد قانونياً ولإبعاد الشبهة عنها.

-وجود بعض الدول التي تشجع عمليات غسيل الأموال: فهناك دول تشجع عمليات غسيل الأموال، خاصة الدول النامية التي تعتمد على النقد ولديها اقتصادات غير رسمية واسعة النطاق، وتعلن صراحة أنها على استعداد لتلقي الأموال القذرة المغسولة وتقدم لها التسهيلات الممكنة، بل انها حتى لا تفرض عيها الضرائب.

-عدم وجود العقوبات الرادعة: ساهم تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة على فتح المجال لوجود بعض الثغرات التي تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال القذرة، بالإضافة إلى المرونة والبطء الذي يميز

المحاكمات هناك أحكام تتسم في حالة الادانة بالتخفيف عن

ب. الأسباب غير المباشرة:

هناك الكثير من الأسباب غير المباشرة نذكر منها ما يلي:

1. الفقر وغياب القيم الأخلاقية: معاناة وحرمان الكثير من الفقراء يدفعهم إلى التفكير في كيفية الحصول على المال بغض النظر عن مصدره، وعند الحصول على المال بطريقة غير مشروعة يفكر في كيفية إخفاء مصدر المال وإزالة الشكوك حوله ، فيلجأ إلى الإيداع. في أحد البنوك ثم إدخالها في استثمارات مشروعة مختلفة. بالإضافة إلى القيم الدينية والأخلاقية السلبية والمشوهة لدى بعض التجار: في الدول الجاذبة لغسيل الأموال، يُسمح لهم بإجراء عمليات غسيل مقابل جزء كبير منها.
2. البطالة: تعتبر البطالة مرضاً اجتماعياً لما يتصل بها من فراغ، فالإنسان عندما يبقى لساعات طويلة في فراغ يأخذ بالتفكير غير السليم، فيندفع بعد ذلك إلى ارتكاب الكثير من الجرائم في سبيل الحصول على المال بأي وسيلة، ومن ثمة يندفع الى إخفاء هذه الأموال عن المجتمع والرقابة وذلك بغسلها.
3. ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم: أدت معدلات الضرائب المرتفعة على النشاط الاقتصادي بالبعض إلى محاولة الهروب من هذا العبء الضريبي، خاصة إذا كان المجتمع يعتقد أن الإيرادات الضريبية لا تُستخدم للمنفعة العامة أو الاستخدام السليم ، أو يتم توزيعها بشكل غير عادل من قبل الدولة. الدخل العام، ابدأ هنا الاحتيال الضريبي أو التهرب الضريبي غير القانوني.
4. الفساد الإداري والسياسي: الفساد المالي والاداري وارتفاع معدلات عمليات الاختلاس على المال العام بطرق غير شرعية ويقابل ذلك تلكؤ واضح من قبل السلطات المختصة في القبض على المخربين وتقديمهم للعدالة ويصاحب ذلك انعدام التشريعات القانونية وفشلها بما يتناسب وحجم الجرائم وتغلغلها في مختلف مؤسسات الدولة (فيصل، 2020:8).
5. دوافع نفسية: يلجأ المرء أحياناً إلى وسائل غير شرعية لتحقيق أمانيه وتطلعاته ورغباته الشخصية باستخدام بعض الوسائل التي تمكنه من من الوصولٍ إلى هدفه، لذا فالعامل النفسي يمثل دورًا بارزا في زيادة عمليات غسيل الأموال.
6. انتشار الرعب وما تلاه من عمليات خطف جنى من خلالها الخاطفون مبالغ طائلة لتحرير الخاطفين (العنزي، 2021:101).
7. انتشار الصراعات السياسية والعرقية والطائفية وتوسعها وظهور الجماعات المسلحة وتساعد صراعتها السياسية الجاني، إضافة إلى وجود حالات العفو وتخفيف العقوبة والإفراج عن المجرمين في المواسم والأعياد.

والاعلامية، وهذا يتطلب اموال ضخمة لادامة الصراع من اجل البقاء.

سادساً: الاثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الاموال والجهود الدولية لمكافحتها:

على الرغم من أن البعض قد يرى أنه لا فرق بين الأموال القذرة والأموال النظيفة وأن الأموال القذرة تستطيع أن تساعد في دفع عجلة التنمية في دولة ما إلا أنه من الواضح أن اللجوء إلى الأموال القذرة يترتب عليه عدة نتائج سلبية، يتمثل أهمها فيما يلي:

1. الأثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال:

1. إضعاف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة.
2. التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار
3. إضعاف استقرار سوق الصرف الأجنبى.
4. وجود خلل فى توزيع الموارد والثروة داخل الاقتصاد.
5. توجيه الموارد نحو الاستثمارات غير المجدية على حساب الاستثمارات المجدية التى تسهم فى التنمية.
6. تهديد الاستقرار المالى والمصرفى.
7. تهديد استقرار البورصات وإمكانية انهيارها .
8. يتعرض الاقتصاد القومي من تهريب نسبة كبيرة من الأموال خارج البلاد لأن الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق بيع المخدرات ومختلف أنواع الفساد، والحصول عليها من طرق مشروعة واستثمارها في داخل البلد ادي الانعاش الاقتصاد وانخفاض معدل المخدرات في البلاد التي ينتشر فيها الفساد المالي، وأن غسيل الأموال يقوم على تهريب المال إلى خارج البلاد فانه يساهم مساهمة كبيرة في انخفاض معدل الادخار، وهذا يعني: انخفاض معدل الاستثمار في نواحي الاقتصادية المختلفة.
9. انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة التهريب إلى الخارج وبالتالي ازدياد الطلب على العملات الاجنبية التي يتم تحويل الاموال المهربة الى بلادها بقصد الايداع في البنوك الخارجية، مما يجعل عصابات المال المنظمة تتحكم في عصب الحياة الاقتصادية للدولة.
10. اضطراب الأسواق المالية بشكل مستمر مما يساعد على انهيارها بالكامل، عن طريقة إشاعة مناخ غير ملائم لا يقوم على المنافسة الحرة، وذلك لتركيز قوة النفوذ المالي في أيدي تلك العصابات، وهذا يؤدي إلي إعلان الشركات والمؤسسات النظيفة إفلاسها لعدم القدرة علي المنافسة.

11. توزيع الدخل بين أفراد المجتمع غير متكافئ، والفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع، مما يؤدي إلى مجتمع طبقي. في الواقع، يمكن للنفوذ الاقتصادي لهذه العصابات أن يقلل من قوة ونفوذ الدولة، عندما كانت الدولة غير قادرة على إقراض أصحاب الأعمال الصناعية والزراعية، مما أجبرهم على الاقتراض من تجار المخدرات، وبالتالي التحول القطاعات الصناعية والزراعية في أيدي التجار.
12. ارتفاع حجم الانفاق الحكومي لمحاربة هذه الظاهرة، وما يسببه من استنزاف مستمر لموارد الدولة نتيجة انتشار الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي، مما يدفع الدولة إلي الاستدانة المحلية والخارجية.
13. زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية: لجأت البلدان إلى المؤسسات الدولية والبنوك الأجنبية للاقتراض نتيجة لانخفاض معدلات الادخار المحلية، الأمر الذي ألقى بعبء على الاقتصادات الوطنية وخلق عجزًا في ميزان المدفوعات بسبب التزامات السداد بأقساط الديون. (فيصل، 2020:354)
14. هروب رؤوس الاموال مما يؤدي الى اختلال التوازن بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الادخار والاستهلاك في الاقتصاد العراقي. (حماد والزافي، 2019:129).

2. الأثار السياسية لظاهرة غسيل الأموال:

1. انتشار الفساد السياسى والإداري واستغلال النفوذ.
2. الإضرار بسمعة الدولة، وبخاصة لدى المؤسسات المالية الدولية.
3. نفاذ المجرمين الى مناصب سياسية هامة بالدولة.
4. استغلال الأموال المغسولة فى تمويل الإرهاب

3. الأثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال:

1. وجود تفاوت بين الطبقات الاجتماعية.
2. صعود فئات اجتماعية دنيا إلى أعلى الهرم الاجتماعى.
3. انتشار الفساد الوظيفى والرشوة وشراء الذمم.
4. عدم خلق فرص عمل حقيقية مما يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وتدنى الأجور للأيدي العاملة وتدنى مستوى المعيشة.

2. الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال:

تختلف جريمة غسيل الأموال عن الجرائم الأخرى بصعوبة الكشف عنها وملاحقة فاعليها ويرجع السبب إلى حيل التمويه والتعتيم التي تتم من خلالها. في أواخر القرن العشرين، وبسبب تطور وتغير الأسواق الدولية، استفاد المجرمون من الثورة التكنولوجية والإنترنت، مما دفع المنظمات الدولية والإقليمية إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات لمكافحة هذه الظاهرة. على المستوى المحلي، يجب الاهتمام بمخاطر هذه الظاهرة ووضع تشريعات تتفق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية لتجريم ومكافحة غسل الأموال في نهاية المطاف.
(العريان،٢٠٠٥، ص٧١-٧٢).

إن من بين أهم الجهود الدولية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال هي: -

أ- اتفاقيات الأمم المتحدة: لقد صدر عن الأمم المتحدة العديد من الوثائق لمحاربة غسيل الأموال منها:

1. اتفاقية (فيينا) لعام 1988.
2. اتفاقية (باليرمو) لعام 2000.
3. اتفاقية (فيينا) لعام 2003.

ب - لجنة بازل للرقابة على المصارف 1988:

صدرت توصيات بازل من قبل محافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول العشرة وتضم في عضويتها الآن (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، اسبانيا، سويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وخرجت التوصية من مدينة بازل بسويسرا، وكانت تهدف إلى منع استغلال النظام المصرفي في عمليات غسيل الأموال.

ج - مجموعة العمل المالي الدولية:

شكلت مجموعة العمل المالي الدولية Financial action task force (FATF)بقرار من مؤتمر الدول الصناعية الذي عقد في باريس عام 1989، تعتبر المجموعة من أقوى وأشهر المنظمات الدولية العاملة في مجال غسيل الأموال، ومن أهم إنجازاتها نشر 40 توصية في عام 1990 تمثل الحد الأدنى من الإجراءات التي يجب على الدول تنفيذها لتكون قادرة على محاربة غسيل الأموال. (الرفاتي، 2007:92).

د-اتفاقية ستراسبورغ لعام 1990: اتفاقية ستراسبورغ:Strasbourg convention هي اتفاقية أوروبية بشأن تعقب وضبط ومصادرة العائدات المتحصلة من الجريمة، وشكلت هذه الاتفاقية الإطار القانوني والإرشادي للبرلمانات الأوروبية، تهدف في المقام الأول إلى حماية الدول الأوروبية من الجرائم الخطيرة باتباع سياسة جنائية مشتركة، ونشرت المبادئ التوجيهية لعام 1991 لاستخدام حماية النظام المالي من غسل الأموال. (العريان،٢٠٠٥, ص٩١,٩٢).

المبحث الثاني: واقع ظاهرة غسيل الأموال في العراق ودور البنك المركزي في مواجهتها

تعد ظاهرة غسل الاموال جريمة منظمه لها اساليبها ومناهجها و تعد من اخطر الجرائم الماليه بسبب انعكاساتها المباشره على الجوانب الفكريه و الاقتصاديه و السياسيه و الاخلاقيه على مستوى الافراد و المجتمع و المؤسسات و هي واحده من ابرز المشكلات الاقتصاديه تعقيداً لانها تسهم في تعظيم حالة اختلال التوازن و الاستقرار و اللذان تعدان الركيزة الأساسية لتحقيق مجتمع الرفاهية و التنمية و التطور وأمكن القول ان هذه الظاهرة لم تكن معروفه في العراق وفي حال وجودها لا أمكن النظر اليها والتعامل معها على اساس انها ظاهرة ملموسة و معروفه الا انه في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة بدا الحدث عن هذه الظاهرة ولو بشيء محدود بسبب ضعف قدرة القطاعات الإنتاجية على توفير السلع والخدمات مما نشأ بما سمي بالسوق السوداء و عمليات تهريب نفط وسلع من العراق بسبب الحصار الاقتصادي ، لكن بعد عام 2003 شهد العراق غياب الحكومة بكل مؤسساتها و ما خلفه من تدمير للبنية التحتية و انكشاف السوق العراقية ادى ذلك الى ان يكون العراق بيئة مواتية لحدوث الجرائم من جهة و ظاهرة غسل الاموال من جهة اخرى (العاني،2014:193).

ثانياً: دور البنك المركزي في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال:

أ. **البنك المركزي**: وهو مؤسسة نقدية حكومية تقوم بإصدار العملة الوطنية ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان للمحافظة على الاستقرار النقدي وزيادة النمو الاقتصادي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة الى البلد وتعزيز النشاط الاقتصادي، لذلك يعد البنك المركزي من المؤسسات النقدية ذات الملكية العامة، تنظمها الدولة وتشرف عليها من خلال القوانين التي تقرها وتحدد أهدافها ومسؤولياتها. يدير النظام النقدي، ويشرف على تشغيل الأنشطة المصرفية والائتمانية، ويتحكم في المعروض النقدي من أجل الحماية الداخلية. والقيمة الخارجية للعملة الوطنية. كما يمتلك البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تسمح له بالسيطرة على البنوك التجارية، وجعلها مستجيبة للسياسة النقدية وتحد من غسيل الأموال. (العريض، 2009:).

يعد موضوع مكافحة غسيل الاموال من أهم القضايا الساخنة على المستويين الدولي والاقليمي، الامر الذي يفسر زيادة الاهتمام به من قبل الكثير من الدول التي تحرص على إعطاء صورة حقيقية عن وضع العمل المصرفي في الدولة، وذلك من خلال إصدار العديد من التشريعات أو اتخاذ العديد من التدابير والاجراءات التي تؤكد على جديتها

اولاً: واقع ظاهرة غسيل الأموال في العراق :

في مكافحة عمليات غسيل الاموال من خلال مصارفها أو مؤسساتها المالية ذات الصلة، حيث يلعب البنك المركزي دورا أساسياً في عملية غسيل الاموال ، من خلال اصدار بيان اهم القوانين المكافحة أساسياً حيث يلعب البنك المركزي دوراً لهذه العملية فقد تضمن القرار رقم 15 لسنة 1997 وهو يجسد احدث التشريعات في القانون العراقي الذي يتناول الاموال غير المشروعة في الفقرة اولا منه وتنص " تصادر الاموال القذرة بما فيها النقود والاموال غير المنقولة التي الت ملكيتها الى الاشخاص بصورة غير شرعية وقام بنقل هذه الملكية الى الغير بقصد التهرب من حكم القانون" كما انضم العراق الى اتفاقية الامم المتحدة 1988 اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وفق قانون رقم 23 / لسنة 1996. وكان هناك زيادة ملحوظة في الاهتمام بالظاهرة بعد عام 2003، عندما ظهرت الكثير من الأشياء التي يجب مكافحتها. لذلك صدر قانون مكافحة غسل الأموال رقم 93 لسنة 2004 في عهد سلطة الائتلاف المؤقتة، بتجريم غسل الأموال، وإنشاء مكتب لغسيل الأموال في البنك المركزي العراقي، تلقى منه معلومات عن غسل الأموال. يليه القانون رقم 39 لسنة 2015 والذي تمنح المادة 8 (1) منه الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. البنك المركزي العراقي ملزم قانونا بما يلي:

1. وضع النماذج والقواعد التي تستخدمها المؤسسات المالية لاخبار المكتب عن العمليات التي يشتبه في انها تتضمن عمليات غسيل الأموال.
2. وضع سياسات وإجراءات لتسهيل التبادل السريع للمعلومات بين المكاتب والوكالات المتخصصة لمكافحة غسل الأموال.
3. المشاركة في عقد الاتفاقيات الثنائية او متعددة الأطراف مع دول الأجنبية حول أموال التي تصادر من قبل الجهات القضائية من جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. تحديد المؤسسات المالية التي يتعين عليها الالتزام بقانون مكافحة غسيل الأموال.
5. إحالة قضايا مخالفات قوانين مكافحة غسل الأموال إلى القضاء والتعاون من خلال توفير البيانات.

(العاني، :1942014).

ويتالف الهيكل التنظيمي لمكتب مكافحة غسيل الاموال من الاقسام التالية، كما يبين في الشكل التالي:

شكل رقم (1)الهيكل التنظيمي لمكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب

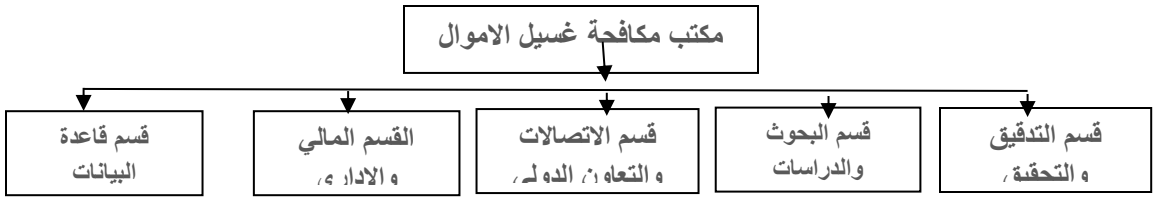

المصدر:(العاني، 2014:196)

كما اصدرت السلطة التشريعية قانون رقم 39لسنة 2015 الخاص بمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وهذا بهدف السيطرة على جريمة غسيل الاموال ووضع الحد الرادع لمرتكبيها، وعليه يجب على البنك المركزي وبموجب قانون الالتزام بالآتي:

اولاً: أرصدة مبالغ الأموال الواردة من الخارج أو المحولة إلى دول أجنبية من خلال المؤسسات المالية، وإعداد التقارير عنها وتدفقاتها والمتعلقة بتفعيلها، وكذلك ضرورة مراقبة التحويلات الخارجية والداخلية حيث أن الحوالات تعتبر من غسل الأموال من أهم وسائل غسيل الأموال، حيث نصت التوصية رقم (2) من توصيات مجموعة fatf على ضرورة مراقبة نظام التحويلات الدولية للعملة او الأموال النقدية ويجب مراقبة الحوالات التي تزيد عن مبالغ معينة وتسجيل جميع البيانات الخاصة بها والاحتفاظ بها في سجلات خاصة. وتحقق من هوية العميل، وهذا ما يسمى بقاعدة "اعرف عميلك". تؤكد التوصية رقم (10) المقترحة من قبل حملة الإجراءات المالية (FATF) على أنه لا ينبغي للمؤسسات المالية الاحتفاظ بأي حسابات ائتمانية مجهولة أو مزيفة، الأمر الذي يتطلب التحقق من هويات العملاء وتسجيلها. (احلام وحليمة، :722019).

ثانياً: مراقبة أنشطة المؤسسات المالية بغرض التأكد من خلوها في التعامل أو المعاملات في غسيل الأموال.

ثالثاَ: إ نشاء وحدة تقوم بعمل التحريات اللازمة لكشف الطرق والوسائل التي تتبع لغسيل الاموال.

رابعاَ: إصدار نشرات وتعليمات عن إصدار التدقيق في مجال مكافحة غسيل الاموال.

وقد قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتي تمثل سياسته الاقتصادية لمكافحة غسيل الاموال من خلال وضع ضوابط على المصارف الاهلية وشيكات التحويل المالي للدخول الى مزاد العملة، والتي تتمثل بتقديم شهادات منشأ البضاعة ووصولات التحاسب الضريبي وفواتير البضائع المستوردة، وهذه الضوابط تعيق من قدرة المصارف الاهلية وشركات التحويل المالي في دخول مزاد العملة، يمثل البنك المركزي أيضًا سلطة نقدية وله حرية إصدار تشريعات جديدة تلزم جميع المؤسسات المالية بالإفصاح عن عملائها وعملائها الراغبين في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تقديم أدوات كشرط للمشاركة في مزادات البنك اليومية بالعملات، وان الهدف من الاجراء معرفة الزبائن الحقيقيين والابتعاد عن الزبائن الوهميين، اذ نصت المادة (40) من قانون البنك المركزي رقم(56) لسنة 2004 ان يكون البنك المركزي حق اتخاذ الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها، وهذا الترخيص يجيز للمصارف ممارسة كافة الاعمال المصرفية في المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، والتي تنظم عملية المتاجرة بالعملات الاجنبية واستيراد الذهب، فضلا عن قيام البنك المركزي بمهمة ادارة وتنفيذ مزاد العملة وتحديد اتجاهات النقد الاجنبي وقنواته، جعلت من البنك المركذي يواجه تحديات مستقبلية تربك عمل الادارة النقدية وتضعه في موقف لايحسد عليه، فاما ان يستمر البنك المركزي في مزاد العملة الاجنبية بدون تحديد نوعية الزبائن المتعاملين وتامين عدم ترحيل الدولار الى الخارج، وهذا يفرض ضغوطًا متزايدة على البنوك المركزية ، أو على البنوك للتخلي عن الإدارة المباشرة للمزادات العامة واستبدالها. (فيصل وعبد، 2020:356). كما يبين في الجدول أدني الكمية المباعة للعملة المحلية في المزاد العلني من قبل البنك المركزي العراقي. حيث يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بائعاً للعملة الاجنبية اي يتدخل باتجاه واحد بهدف تلبية الطلب المحلي على العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات وتحتكر الحكومة مصادر عرض العملة الاجنبية كما هي الحال في البلدان الريعية(داغر،2017:299). بعد سنة 2003 زادت حجم الاموال المغسولة في العراق وذلك لأسباب انفة الذكر. والجدول الاتي يبين حجم الاموال المغسولة في العراق وكذلك بيان حجم مبيعات الدولار خلال المدة (2003-2021)، وذلك كالاتي:

الجدول 1. حجم الاموال المغسولة ومبيعات الدولار من قبل البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2021)

السنوات	مبيعات الدولار (مليون دولار)	حجم غسيل الاموال (مليون دولار)	سعر الصرف
2003	6108	20023550	1454
2004	10462	34638379	1454
2005	11175	46767796	1472
2006	15980	61668864	1474
2007	25869	68432576	1266
2008	33992	93200325	1203
2009	36171	66232011	1182
2010	39798	82398634	1186
2011	48650	80292396.16	1196
2012	53232	84931713.24	1233
2013	51728	89571030.31	1232
2014	44304	94210347.39	1214
2015	33524	98849664.46	1247
2016	42201	103488981.5	1275
2017	47133	108128298.6	1258
2018	51127	112767610.5	1209
2019	44080	117406929.1	1196
2020	6108	122046247.7	1234
2021	37094	130209611.4	1474

المصدر:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، www.cbiraq.org2012
2. أحمد، يونس على (2019)، دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991 – 2017) الواقع والأفاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت ، المجلد(15)، العدد (45).

وتظهر من خلال الجدول السابق هناك ارتفاع كبير لظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد سنة 2003، بسبب الأوضاع الأمنية والحروب، وان زيادة عرض النقد ضمن الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي. ومن جهة اخرى عدم استقرار في سعر الصرف قبل العام 2020 لكن في سنة 2021 حاولت البنك المركزي العراقي المحافظة على سعر الصرف واستقراره خصوصا من خلال عملية المزاد العلني لما له من اهمية في استقرار السوق العراقية وتشجيع الاستثمار.

ثالثاً: قياس وتحليل مدى فاعلية الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق:

يختص هذا المبحث بقياس وتحليل مدى فاعلية الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق، معتمدا في ذلك على النماذج الاقتصادية والقياسية بالاستناد إلى البيانات المتوفرة خلال المدة (2004-2021). ويعد النموذج الاقتصادي (**Economic Model**) مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة (بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات) بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها(**بخيت وفتح الله،2006: ص22**)، وكذلك يستخدم النموذج الاقتصاد القياسي للتحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة ويتضمن المتغيرات الاساسية النظرية إضافة الى المتغيرات العشوائية.

اولا: صياغة النموذج القياسي:

$$LML_t = \beta 0+\beta 1 LSFC_{t-2}+\beta 2 LER_{t-1}+ \beta 3 LM2_{t-2}+ D_1+D_2+\mu t$$

حيث يمثل

ML= مقدار غسيل الاموال
SFC= مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية
ER=سعر الصرف
M2= عرض النقد بالمعني الواسع
D1=2014 حرب ضد الداعش
D2= عدم استقرار السياسي **والاداري**

1. **اختبار الاستقرار السلاسل الزمنية:**

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لإظهار مدى الاستقرارية في البيانات المستخدمة. توجد عدة اختبارات لبيان مدى الاستقرارية في البيانات المستخدمة، الا ان اختبار (Augmented Dickey Fuller و Philips-perron)، من بين الاختبارات المهمة والشائعة الاستخدام، و نتائج هذا الاختبار للمتغيرات الداخلة في النماذج على النحو الاتي:

جدول 2. نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة في العراق

	ADF				PP				
	First Difference		Level		First Difference		Level		
المتغيرات	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	
غسيل الاموال	0.0222	0.0033	0.0004	0.0012	0.0531	0.0174	0.0005	0.0013	
نافذة مبيعات بنك المركزي الدولار	0.1575	0.0339	0.0000	0.0000	0.0020	0.0241	0.000	0.0000	
سعر الصرف	0.4435	0.8659	0.0947	0.0848	0.0274	0.8757	0.0124	0.0673	
عرض النقد	0.0001	0.8533	0.4372	0.7917	0.0003	0.0026	0.0039	0.5135	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات للمدة(2004-2021) باستخدام برامج E-views 9 .

يظهر من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF وPP) ان أغلبية المتغيرات تكون معنوية عند المستوى (**Level و First Difference**) وعند مستوى الدلالة الإحصائية (5% و 10%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob) أقل من القيمة المحددة (0.05 و 0.10%)، أي إن هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النموذج المستخدم في البحث.

ب: التكامل والتكامل المشترك (Co / Johannsen test -Integration Analysis)

وهو من بين الاختبارات المهمة لبيات مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث، ومن الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، حتى يسمح بإجراء تقدير النماذج (**أحمد،2019: ص259**)، من خلال الجدول (3) تتبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات.

جدول 3. نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة في العراق

Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)				
Prob.**	**0.05 Critical Value**	**Trace Statistic**	**Eigenvalue**	**المتغيرات**
0.0000	79.34145	126.9381	0.979469	غسيل الموال
0.0147	55.24578	60.87903	0.842700	بيعات البنك المركزي
0.1745	35.01090	29.43588	0.630557	سعر الصرف
0.2730	18.39771	12.50799	0.382283	حرب ضد الداعش
0.0377	3.841466	4.318677	0.224339	عدم استقرار السياسي
Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	**Critical Value 0.05**	**Max-Eigen Statistic**	**Eigenvalue**	**المتغيرات**
0.0000	37.16359	66.05905	0.979469	غسيل الموال
0.0419	30.81507	31.44315	0.842700	بيعات البنك المركزي
0.3419	24.25202	16.92789	0.630557	سعر الصرف
0.5821	17.14769	8.189309	0.382283	حرب ضد الداعش
0.0377	3.841466	4.318677	0.224339	عدم استقرار السياسي

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات للمدة (2004-2021) باستخدام برامج E-views 9 .

من خلال الجدول (3) يتضح حسب اختبار(Trace)3 المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (5%) ،و كذلك يتبين من خلال اختبار(Max-Eigen) هناك 3 المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية(0.05) ايضا. وبهذا ترفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية بين المتغيرات وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

جدول 4. نتائج اختبار VAR Lag Order Selection Criteria

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	10.74210	NA	7.63e-05	-0.967762	-0.822902	-0.960344
1	32.00598	31.89583	1.70e-05	-2.500748	-1.921307	-2.471076
2	49.19885	19.34197	7.15e-06	-3.524856	-2.510833	-3.472930
3	75.06573	19.40016*	1.37e-06*	-5.633216*	-4.184612*	-5.559036*

Each test at 5/ level
LR test statistic
FPE: final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan – Quinn information criterion

يتبين من خلال جدول 4: تم مقارنة قيمة SC(Schwarz criterion) مع قيمة (AIC) Akaike information criterion حيث قيمة SC, 4.1846=و هي اصغر من AIC = 5.5331لذا تم استخدام AIC كمؤشر الاختيار افضل Lag . حسب النتائج تأخر ثالث هو التأخر الامثل للنموذج.

ج: تقدير النماذج القياسية Econometrics Model (Estimation)

تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ التي تستخدم الاقتصاد القياسي التطبيقي والأبحاث الاحصائية، لقد اعتمد الباحثون على طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully Modified Ordinary

Least Square Estimator)، (عبد الرزاق والجبوري، 2012:157)، وهي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية اذ ان الفكرة الاساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، سيتم عرض القيم الواردة للنماذج المقدرة على النحو الاتي:

جدول 5. نتائج المعلمات المقدرة باستخدام النموذج (FMOLS) لغسيل الاموال في العراق

المتغيرات	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	المعنوية
عرض النقد (M2)	0.275192	0.118388	2.324500	0.0452
سعر الصرف(ER)	0.394217	0.171326	2.300980	0.0469
نافذة بيع عملة اجنبية SFC	1.296363	0.122998	10.53970	0.0000
حرب ضد داعش (d1)	-0.014897	0.105624	-0.141035	0.8909

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات للمدة (2004-2021) باستخدام برامج E-views 9 .

يتبين من جدول 5 ان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج لها علاقة قوية و معنوية ب (غسيل الاموال) بدلالة إحصائية أقل من قيمة P-Value (0.05). هذه النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية وكذلك تتفق مع توقعاتنا بخصوص واقع الاقتصادي في العراق.

ان زيادة عرض النقد بمقدار (1%) تؤدي الى زيادة غسيل الاموال بمقدار (0.27%) وهذا يعود الى الاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية والهروب بالقروض بسبب عدم وجود الية رقابة حقيقة وفعالة على البنك من قبل البنك المركزي (الجوارين،2019)، فضلا عن قيام بعض البنوك بجمع أموال المودعين وتهريبها للخارج. وبالمثل إن زيادة مبيعات بنك المركزي من الدولار بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة غسيل الاموال بمقدار (1.29%)، وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي (خلف،2012، رشيد وعبد القادر، 2016، مسجت ،2020، محمد ،2021) حسب الدراسات السابقة، تم استغلال عمليات المزاد العلني للبنك المركزي و اليات التي يستخدمها و كذلك استخدام النقد الاجنبي بكثرة في التعاملات وسهولة دخول العملة الاجنبية وخروجها من العراق ساعد على انتشار هذه الجريمة. ومن جهة اخرى تغير في سعر الصرف بمقدار (1%) تؤدي الى زيادة غسيل الاموال بمقدار(0.39%) و وجود سعر الصرف غير مستقر يؤدي الى زيادة غسيل الاموال ، وبالرغم من محاولات البنك المركزي خصوصا قبل العام 2020 من خلال عملية المزاد العلني المحافظة على سعر الصرف واستقراره لما له من اهمية في استقرار السوق العراقية وتشجيع الاستثمار الا ان هذا الامر تم استغلاله ايضا في عمليات غسيل الاموال وتهريبها الى الخارج (خلف،2012).

اما بنسبة المتغيرات الوهمية: ان انخفاض حرب ضد داعش بمقدار (1%) تؤدي الى زيادة غسيل الاموال بمقدار(% 0.01)اي ان هناك علاقة عكسية بين حرب ضد الارهاب و غسيل الاموال ،وقد اكدت كثير من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ان العراق ملاذ امن لتمويل الارهاب بعد 2003(الحافظة،، 2015).

د:الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج (Diagnostic tests)

ليكون تقدير معلمات النماذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة للتنبؤ ، استخدمت هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك اختبارات (F-test ، S.E، معامل التحديد R^2 ، Adjusted R^2)، والجدول الاتي يبين القيم والدلالات المعنوية لبعض هذه الاختبارات.

الجدول 6. نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

النماذج المعتمدة	نموذج غسيل الاموال
الاختبارات الإحصائية	القيمة
R-Squared	0.8581
Adjusted R^2	0.7695
F- statistic	19.817 (0.0001)
S.E of regression	0.118
SSR Sum squared reside	0.11
AIC Akaike info criterion	-1.1532
الاختبارات القياسية	القيمة
(مشكلة التشخيص) Ramsey RESET Test	0.3521
(مشكلة الارتباط الذاتي) Serial Correlation Test	0.1992
(مشكلة التعدد الخطي) Variance Inflation Factors Test	(5.1-6.2) وأقل من 10
(مشكلة عدم تجانس التباين) Heteroscedasticity Test	0.9568
(مشكلة عدم التوزيع الطبيعي) Normatity Test	0.4779
Stability	Stable

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات للمدة (2004-2021) باستخدام برامج E-views 9 .

يتبين من جدول 6 ان معامل التحديد مرتفعة الى حد ما وهذا يعني ان هناك علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة داخلة للنموذج والمتغير التابع. وان قيمة (F) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا دليل على صحة ومصداقية النموذج المقدر من الناحية الإحصائية. واجتازت النموذج كافة الاختبارات لمشاكل القياسية (مشكلة التشخيص، الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، عدم التوزيع الطبيعي)، لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من قيمة P-Value (0.05)، و كذلك النماذج المقدرة خالية من مشكلة (التعدد الخطي) لأن قيمة المعالم المقدرة أقل من (10) وذلك دليل على حسن استخدام النموذج.

فضلاً عن ذلك، تم تأكد من استقرار المتغيرات الداخلة للنموذج من خلال استخدام اختبارات (CUSUM of Square and CUSUM) و كانت النتائج كما هو مبين في الشكل التالي :

شكل .1. الاشكال البيانية لاستقرارنموذج غسيل الاموال في العراق

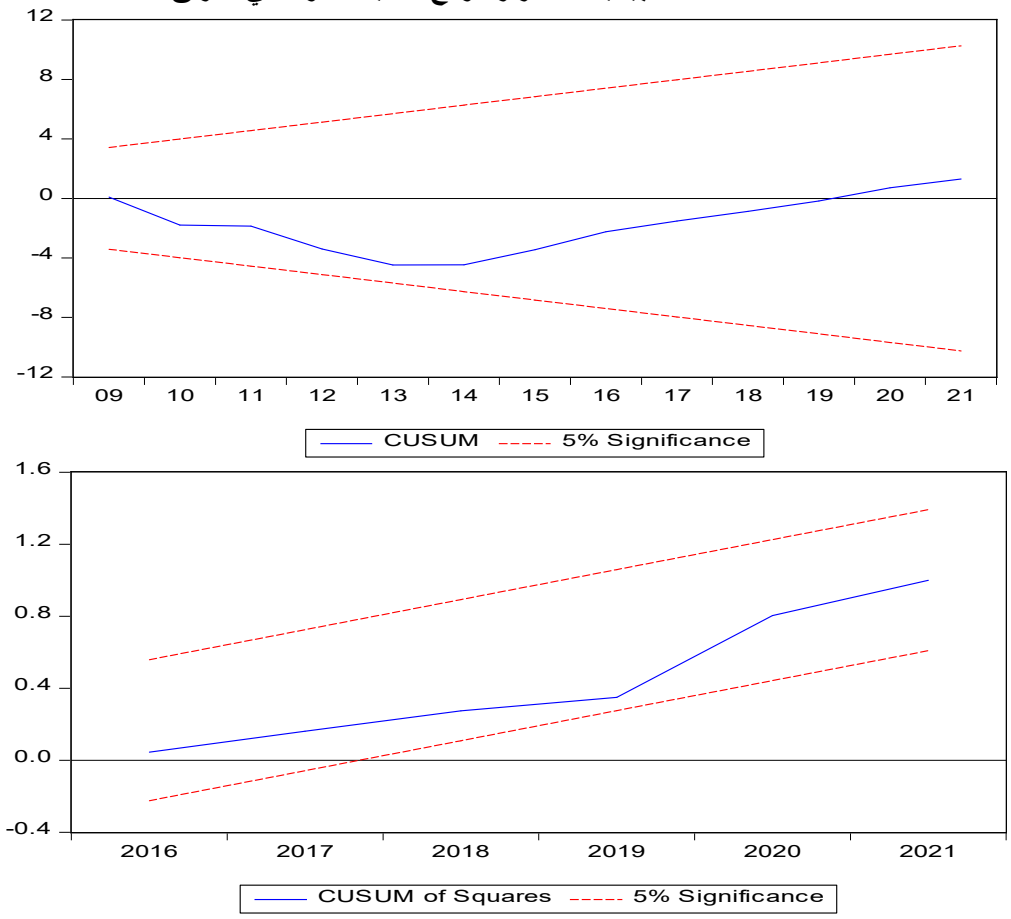

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات للمدة (2004-2021) باستخدام برامج E-views 9 .

من خلال الأشكال اعلاه، ومن خلال اختبارات (CUSUM Of Squares وCUSUM Test) يظهر أن البيانات المستخدمة في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات(اللون الأزرق) يقع بين الخطين و هذا يدل على استقراريه البيانات عند مستوى المعنوية (5%) .

التوصيات:

إذا تم تطبيق قانون مكافحة غسيل الاموال الذي قام بوضعه السلطات التشريعية العراقية في كافة المؤسسات المالية والمصرفية يمكن ان يساهم في الحد من ظاهرة غسيل الاموال في العراق.

1. يقترح تنفيذ جميع التعليمات المصدرة من قبل مكتب مكافحة غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب في كافة المجالات.
2. تطوير وتنسيق التعاون الاستراتيجي دوليا مع المؤسسات الدولية والمحلية.
3. معالجة التحديات التي تؤدي الى معوقات امام الالتزام بإجراءات المتخذة لمكافحة غسيل الاموال
4. إلزام مؤسسات المالية والمصرفية بإنشاء وحدات مكافحة غسيل الأموال لديها وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.
5. الزام كل موظف بتقديم اقرارات ذمة مالية وفقاً لما يقرره القانون ، ويتم فحصها دورياً
6. ضرورة عقد اتفاقية دولية لمكافحة عمليات غسيل الاموال، على غرار اتفاقية الامم المتحدة التي عقدت في فيينا عام 1988 ، أن هذا التعاون الدولي كفيل بالقضاء على عقبات الحدود الجغرافية والتشريعية بين

الدول الاعضاء، مما يؤدى إلى وصول يد العدالة إلى أصحاب الدخول غير المشروعة في أي مكان

7. ضرورة إصدار قانون خاص بتجريم عمليات غسيل الاموال)
8. ضرورة إنشاء جهاز متخصص لمكافحة غسيل الاموال، يعمل على تتبع الصفقات وحركات رؤوس الاموال المشكوك فيها، وتلقى الشكاوى حول عمليات غسيل الاموال والتحقق منها وتنفيذ نصوص اتفاقية الامم المتحدة لعام 1988 والتى تجعل هذه الانشطة جريمة جنائية يعاقب عليها القانون
9. أن يشترط لتحويل البنوك للنقد الأجنبي المعلوم المصدر إلى خارج الدولة إحضار العميل شهادة تفيد عدم اعتراض مصلحة الضرائب وجهاز مكافحة غسيل الاموال بوزارة الداخلية
10. تطبيق البنوك لمبدأ أعرف عميلك والذى يتطلب عدم الاحتفاظ بأية حسابات لشخصيات مجهولة الهوية - فضلاً عن تدريب وتنمية العاملين في البنوك على طرق التعرف على الصفقات المشكوك فيها والزام البنوك بضرورة إبلاغ السلطات المختصة بالعمليات المالية المشك فيها
11. ضرورة قيام البنك المركزي بدور هام في هذا المجال وهو مراقبة حركات رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية، وضرورة أخطاره بالعمليات المصرفية التي تزيد قيمتها عن حد معين، مع تخويل البنك المركزي سلطة إلغاء ترخيص شطب البنك الذى يثبت تورطه في القيام بعلميات غسيل الاموال .

الخاتمة:

يعتبر غسيل الاموال جريمة مالية ولها تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي خصوصا الاستقرار النقدي في اي بلد. وان هذه الظاهرة ظهرت بشكل واضح في العراق بعد عام 2003 الا ان انتشاره سريع للغاية، وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد المالي والاقتصادي والاداري في كافة مؤسسات الدولة وعدم وجود سلطة رقابية قوية وجيدة وانكشاف الاسواق وعدم وجود رقابة كافية على الحدود العراقية والدول الجوار لحد من هذه الظاهرة وانتشاره. ونتيجة لتفاقم الاثار السلبية الناجمة عن العمليات غسيل الاموال قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتي تمثل سياسته الاقتصادية لمكافحة غسيل الاموال خصوصا بعد ما تم اعادة تشكيل مكتب مكافحة غسيل الموال و تمويل الارهاب في عام 2015 قانون مكافحة غسيل الاموال و تمويل الارهاب رقم (39) لسنة /2015، و ذلك من خلال وضع ضوابط على المصارف الاهلية وشيكات التحويل المالي للدخول الى مزاد العملة، والتي تتمثل بتقديم شهادات منشأ البضاعة ووصولات التحاسب الضريبي وفواتير البضائع المستوردة، وهذه الضوابط تعيق من قدرة المصارف الاهلية وشركات التحويل المالي في دخول مزاد العملة. هدف هذا البحث الى تحليل وقياس هذه الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال. اظهر نتائج البحث ان ما قام به البنك المركزي العراقي من اجل حد من ظاهرة غسيل الاموال لم يؤدي الى انخفاض غسيل الاموال فعلا ، هذا يعني ان الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لم يكون لها دور فعال وكبير في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق . وعلى الرغم من ذلك أعلن مجموعة (FATF) رسميا خروج العراق من منطقة المتابعة في عام 2022، ولكن يبقي العراق من أخطر دول العالم لغسيل الاموال. في نهاية البحث: إذا تم تطبيق قانون مكافحة غسيل الاموال الذي قامت بوضعه السلطات التشريعية العراقية في كافة المؤسسات المالية والمصرفية يمكن ان يساهم في الحد من ظاهرة غسيل الاموال في العراق. استنادا على هذه النتائج يوصي البحث بالتالي: تنفيذ جميع التعليمات المصدرة من قبل المكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في كافة المجالات. تطوير وتنسيق التعاون الاستراتيجي دوليا مع المؤسسات الدولية والمحلية. وكذلك معالجة التحديات التي تؤدي الى معوقات امام الالتزام بإجراءات المتخذة لمكافحة غسيل الاموال وإلزام مؤسسات المالية والمصرفية بإنشاء وحدات مكافحة غسيل الأموال لديها وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية

الكتب:

بخيت وفتح الله، حسين على وسحر (2006): **الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

جيجاراتي، دامو دار، ترجمة: عودة، هند عبد الغفار (2015): **الاقتصاد القياسي، الجزء الأول**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

فياض، عطية السيد (2004)، **جريمة غسيل الأموال في الشريعة الاسلامية "دراسة فقهية مقارنة"**، الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات، مصر.

الرسائل الجامعية:

أحلام وحليمة، لبوازدة، حاج مرابط، **دور البنوك في مكافحة جريمة غسيل الأموال (الجزائر نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019 .

الرفاتي، إيهاب حمد، **عمليات مكافحة غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2007

يحياوي، سومية، **النظام البنكي ودوره في مكافحة غسيل الأموال، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، 2015.

المجلات العلمية:

أحمد، يونس على (2019)، **دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991 – 2017) الواقع والأفاق** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (15) ، العدد (45).

حماد والزافي، السر الجيلانى الأمين وحامد سليمان محمد (2019)، **جريمة غسيل الأموال في الفقه الإسلامى والقانون**، مجلة جامعة شندي للدراسات والبحوث الشرعية والقانونية، السنة الأولي، العدد (1).

خلف، بلاسم جميل (2012) ، **ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال**. مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (19).

داغر، محمود محمد محمود (2017)، **تاثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (23)، العدد (99).

العاني، طيبة ماجد حميد (2014)، **أثر تطبيق اليات مكافحة غسيل الأموال في الجهاز المصرفي في العراق في تقليص انتشار هذه الظاهرة دراسة ميدانية في عينة من المصارف الاهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (39).

عبد الرزاق والجبوري، كنعان عبد اللطيف وانسام خالد حسن (2012)، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (33).

العريض، صباح صاحب (2009)، **دور المصارف في مكافحة جريمة غسيل الأموال**، مركز دراسات الكوفة، العدد (13).

العنزي، مخلف عبدالله مخلف (2021)، **الأثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال**، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد (2)، العدد (2).

عوين، زينب احمد (2016)، **جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسيل الأموال دراسة مقارنة**، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد 14، العدد (4)، جامعة النهرين.

فهد، أيسر ياسين (2018)، **ظاهرة غسل الأموال والدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في مواجهتها**. الدنانير، المجلد(1)، العدد(13).(

فيصل وعبد، غازي فيصل ووضاح عايد (2020)، **الاثار الاقتصادية لجريمة غسيل الأموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها**، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (16)، العدد (2).

محمد، مؤيد جبار (2020)، **جريمة غسيل الاموال و تأثيرها على التنمية الاقتصادية العراق نموذجا**.، مجلة القانون للدراسات و البحوث القانونية، العدد(22).

الموسوي، عباس ندوار كحديط (2009)، **دور الجهاز المصرفي في العراق في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال**، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (24).

المواقع الالكترونية:

وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المصرية، **غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية**، 2019، موقع الكترونى ، https://mlcu.org.eg/ar/3169

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

Carvalho, P.M., 2011. Economics impacts of money laundering: a comparative analysis between Portuguese and British realities (Doctoral dissertation).

Mohammed, M.J., 2021. Money laundering Crime has an impact on Economic Development in Iraq a model. The Journal of Law Research, 23(22).

Oleiwi, R.A., 2019. Analytical Study of the Phenomenon of Money Laundering and its Impact on the Iraqi Banking Sector. Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, 27(2), pp.178-188.

ABSTRACT

The phenomenon of money laundering is one of the biggest challenges facing financial and banking institutions in countries around the world. This phenomenon is one of the most serious challenges facing the Iraqi economy at the moment. Thus, the central bank of Iraq has taken serious measures to limit it. These measures represent economic policy to combat the money laundering by putting control on private banks and money transfer checks to enter the currency auction. This research aims to measure and analyze the phenomenon of money laundering. In order to accomplish this, aim a descriptive statistic is used, and the standard model used was (FMOLS). depending on data obtained from the central bank of Iraq from period 2003 to 2021. The research found that the measures taken by the central bank did not lead to a decrease in the amount of money laundering. Where any increase of these measures which represented in (Money supply, sales of the Central bank of Iraq of foreign currency and exchange rate) by (1%) lead to increase the money laundering by (0.27%، 0.39%، و 1.29%) respectively. In conclusion, the research main recommendation is to implement the instructions of the office of combating money laundering accurately as well as to strengthen international cooperation in this field.

Keywords: Money laundering, money supply, sales of foreign currency, exchange rate, FMOLS